بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ورتبه على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة هكذا وجد بخطه

المتن في كثير من النسخ والصواب ان لفظ ثلث لغو هنا زائدة وقد سها

من قلم الناسخ بدل على ذلك قوله المصنف فيما بعد واما المقالات فثلث فاولها

في المفردات قد يطلق المفرد ويراد به المشترك والمجموع اعني الواحد وقد يطلق

على ما يقابل المضاف ويقال هذا مفرد اي ليس باضافة وقد يطلق على ما يقابل المركب

وسيأتي في مباحث الالفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجزء فعلى هذا مفرد اي ليس بجملة

وهو هذا المعنى ثنايا والمركبات التي سيذكرها ايضا والمراد بالمفردات ههنا بهذا

هذا المعنى الاخير فيها الكليات الخمس والتعريفات ايضا لانها مركبات لفظية و

والدليل على ذلك انه جعل المفردات في مقابلة القضايا حيث قال المقالة الثانية في

القضايا او عن المركبات اراد بها المركبات التامة على ما ذكرنا فلا اشكال

في كلام الشارح ايضا لان ما يحتاج ان تعلم في المنطق قيل على الان ما يجب

ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وفيه بحث

ان يكون المقدمة جزءا من المنطق وسيوطئ لا يقال قد علم ان مقدمة الشروع

خارجة عنه وايضا اذا كانت المقدمة جزءا منه كان الشروع فيها شروعا في

المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من اجزائه والجواب ان الشروع

في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على الشروع في

المقدمة فقد تقول الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق

موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون شروع في المقدمة موقوفا

على الشروع في المقدمة وذلك محال والجواب ان في الكلام مضافا محذوفا

اي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيلزم ان يكون المقدمة جزءا من كتب المنطق لا

لاجزائه فاندفع المحذور ان معا والدليل على تقدير هذا المضاف ان

المقصود بيان انحصار الرسالة في الاشياء الخمسة لا بيان انحصار العلم فحاصل

الكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن ينبغي

ان يترتب على هذه الاشياء الخمسة فهذه الرسالة ينبغي ان يترتب عليها

اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن اما

او من حيث المادة والخاتمة اورد عليهما ان الخاتمة كما ذكرت اولا مسئلة

على المادة واجزاء العلوم معا وبما ذكرت في الحصر يدل على اشتمالها على المادة فقط و

اجيب بان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها واما اجزاء العلوم فانما ذكرت

فيها تبعا اذ لا مدخل لها في الايصال الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن الحصر

والمراد بالمقدمة ههنا ما قال في المقدمة في مباحث القياس يطلق على

قضية جعلت جزء قياس او جزءه وقد يطلق ويراد بها ما يتوقف عليه الدليل قيدا او مفيدا

الاول كتصور الطرفين والنسبة في الشكل الاول مثلا فانه يتم

الترتيب بدونه والدليل عليه بدونه لكن يطلق الدليل على القياس المقترن

المدعى ربما يطلق المدعى ويراد به ما يثبت بالدليل سواء كان تصديقا او تصورا

الكلام اول الكتب قبل الشروع في المقصود اعني الفن فكانه قال اذا المقصود ببيان ان

ايراد رسم المنطق في اثناء المقدمة واجاب عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو

التصور بوجه ما وفيه تقريب كما لا يخفى وحاصل التصور بوجه ما ولا عكس يحصل

الا في ضمن تصوره بوجه مخصوص اختار المصنف التصور بوجه لاستلزامه ما

هو الواجب اعني التصور بوجه ما لا بخصوصه وكون غير مستلزم ما ذلك

الواجب لا يقدح في اختياره لان الحد له طريقان كل منهما موصل الى مطلوبه

فله ان يختار احدهما بعينه وان كان الآخر موديا اليه ايضا وكان في عبارة الشارح

مرتبة العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته
بهذا الاسم والاشارة الى مسائله اجمالا فهذه ستة امور يتعلق منها بالعلم
المطلق وموضوعه امر يتميز عند الطالب لاول وهلة بصيرة في طلبه وواحد منها
متعلق بطرق استفادته اعني مباحث الالفاظ والاخير في العلم ان يذكر
كلها اولا وقد يكتفي ببعضها ولا ضير في شيء من ذلك اذ لا مشاحة في الاصطلاح
بوضعها والتصديق بفائدته ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم الاولى ان يقسم المقدمة
على فنين في حصول الفن ولما كان بيان الحاجة الى الكتاب يسبق الى
معرفة رسمه وذلك لان بيان الحاجة هو ان يبين ان الناس الى اي شيء يحتاجون
اليه وذلك الشيء يكون غايته وغرضه فيحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تضمن
رسمه واما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز ان يكون
رسمه بشيء اخر دون غايته فهذا بيان الحاجة اصالة متضمنا لبيان الماهية
برسمها فلذلك اوردها المص في ضمن واحد وابتدء ببيان الحاجة فشرع في
تقسيم العلم الى قسميه اعني التصور والتصديق توقفا عليه فان قلت الحاجة الى
هذا التقسيم بل يكفي ان يقال العلم منقسم الى ضروري ونظري اخذا بالمقدمات قلت
المقصود بيان الاحتياج الى علم المنطق بقسميه اعني الموصل الى التصور والموصل
الى التصديق فلو لم يقسم العلم اولا الى التصور والتصديق ولم يبين ان في كل منهما
ضروريا ونظريا لم يمكن اكتساب شيء من الضروري فلا يجوز ان يكون التصورات باسرها
ضرورية فلا حاجة اذن الى الموصل الى التصور فلا يثبت الاحتياج الى جزئيه وهما التصور
والتصديق معا وقد عرفت ان المقصود ذلك

اما تصور فقط هذا التصور
قد يكون تصورا واحدا كتصور الانسان وقد يكون متعددا كتصور الكلمة
للانسان والكاتب ومع تعدده ايضا اما بسيط كالحيوان الناطق وغلام زيد المفاد و
غير بسيط

كغلام زيد واما تامة غير خبرية كالشك فيها فان كل ذلك من التصورات
المخلوة عن الحكم واما الخبرية الشرطية فليس فيها الحكم ايضا الا وضافادرتها ليست
بتصديقا بالفعل بل بالقوة القريبة منه كما يجيء واما تصور معه حكم
هذا تصور لا بد ان يكون متعددا اذ لا بد من تصور المحكوم عليه والمحكوم
به والنسبة الحكمية ويمكن اقتران الحكم بها كما سبق اما التصور القسم الاول
شامل على اثنين احدهما التصور والتي لا يكون بلا حكم والقسم الثاني شامل
ايضا على اثنين التصور وكونه مع حكم فاجيب الى بيان التصور الذي هو مشترك
بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقايسة اليه وفي تضمن القسم
لهما معا فلذلك الضمير اما ان يعود فان قبل يجوز ان يعود الى العلم قلنا
فلا معنى لتوسط تعريفه بين قسميه ثم انه ينبغي ان يقدم على ما فان قلت مطلق التصور
مراد في العلم كما سبق فما الفائدة في افراد بتقسيم العلم بتعريف مرادفه الذي
هو تعريف بالخفية قلت الفائدة في ذلك التنبيه على ان التقسيم هو العمدة في
بيان الحاجة لانه معلوم بوجه ما وذلك كاف في التقسيم او التنبيه على ان تفسير
العلم بذلك مشهور فغير مطلق التصور ليعلم ان ذلك مراد في حاشية الشارح 2
بذلك في قوله تنبيها على ان التصور كما يطلق الخ فان قلت تقسيم العلم الى التصور
فقط والتصور مع حكم يدل على ان معنى التصور امر مشترك بين هذين القسمين
مقيدتان باقتران الحكم وانتفاء بعده فقد علم بذلك ان التصور يطلق على ما يرادف
العلم والتصديق فلا حاجة في ذلك الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور
فقط واما اطلاق التصور على ما يقابل التصديق فقد ذلك معلوم من المتعارف
المشهور فلا مدخل في التعريف وبسط والتقسيم اذ لم يعلم منه الا اطلاق على المعنى
المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الاول قلت الحال على ما ذكرت لكن التعريف

بكون نقيض الجزء الثانى من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يوخذ الجزء الثانى
من الاصل ليتعين نقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذا الصفة
اعنى كونه نقيضا للجزء الثانى من الاصل ولو فسر بجعل نقيض الجزء الثانى من
الاصل الجزء الاول من العكس لزم ان يراد بالمفعول الاول الوصف والثانى
الذات واذا اريد هذا المعنى فلعبارة ما ذكره الشارح والدليل الاول
فلانا لانم ان قولنا لاشئ من ج ليس ب دائما يستلزم كل ب ج دائما لان السالبة
المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة فقد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالبة
المحمولة هى تستلزم الموجبة المحصلة وبهذا يندفع ايضا قوله ولئن سلمنا ه لكن
لا نسلم انه لاشئ من ج ليس ب بالضرورة لكل ج ب بالضرورة اما الثالث
فلانا لانم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج وج ب فدليله فى هذا المقام بكذا
ومعنى ان يقال احد امور الثلثة واقع قطعا اما عدم استلزام الكل للجزء واما
عدم انتاج الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة بين
اى امرين كان فيلزم ان لا تصدق سالبة كلية اولزومية فى شئ من المواد
وذلك لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذاك صواما الاول وان استلزمه فاما ان لا ينتج
الشكل الثالث فذاك صواما الثانى وان انتج فقد انتظم قياس من الثالث منتج للملازمة
الجزئية بين اى امرين كانا ولو كانا فى نقيضى ما بان يقال كلما ثبت مجموع الامرين
ثبت احدهما وكلما ثبت مجموع الامرين ثبت الاخر فقد يكون اذا ثبت احد الامرين
ثبت الاخر فلا تصدق السالبة الكلية اللزومية لصدق نقيضها اعنى الموجبة الجزئية
اللزومية فى جميع المواد المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الفن الكلام فى
القياس وذلك لان العلوم المدونة من مسائلها اما ادراكات تصديقية فالمقصود
فى تلك العلوم هو الادراكات التصديقية واما الادراكات التصورية فانما يطلب

يطلب فيها لكونها وسائل الى تلك التصديقات والسر فى ذلك ان التصديقات الكاملة
هى التى وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالاظهار الصحيحة فى المبادى القطعية
فصارت مطلوبة فى العلوم الحقيقية والكامل من التصورات ما وصلت الى كنه الحقيقة
وذلك متعسر بل متعذر فلم يطلب التصورات فى العلوم الحقيقية الا ليكون وسائل فى
التصديقات المطلوبة وبهذا لم ترد التصورات المدونة وان امكن ذلك بخلاف
المدونة التصديقات مجردة عن التصورات فانها مدونة ايضا التصديقات ادراكات
تامة تقنع النفس بها دون التصورات فلذلك صارت مطلوبة فى العلوم المدونة
دون التصورات وان كان المقصود الاصلى هو العلم التصديقى كان البحث
فى هذا الفن عن الطريق الموصل اليه داخلا فى القصد بالقياس الى البحث عن الموصل
الى التصور لان الموصلين فى هذا الفن كحال الموصل اليهما فى العلوم الحكمية ثم
ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قياس واستقراء وتمثيل لكون العمدة منها و
المفيد للعلم اليقينى هو القياس فصار الكلام فيه مقصدا اقصى ومطلبا اعلى فى
هذا الفن بالقياس الى الكلام فى الموصل الى التصور وبالقياس الى سائر ما يوصل
الى التصديق ولذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه وقوله
فالقول يعنى ان القياس اما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع
وهو مركب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثانى انما يسمى
قياسا لدلالته على الاول وعلى هذا لا حد يمكن ان يجعل حدا للكل واحدا منهما فان جعل
حد القياس المعقول مرادا به المعقول والقضايا الامور المعقولة وان جعل حد المسموع
مرادا به الامور الملفوظة وعلى التقديرين مرادا بالقول الاخر الذى هو النتيجة
القول المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المسموع ولا المعقول
قوله ليندرج فى احد القياس الصادق المقدمات وكاذبها مرادا به الدليل

قبل صوقول مؤلف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول آخر البتة دراله وصم الى ان تلك
القضايا صادقة في نفسها مع ما يلازمها في النتيجة فيخرج عن الحد القياس الكاذب
المعدّ ما قيد قوله كوكلمت لبتنا ولها جميعا وان اداة الشرط بتناول المحقق
والمعدّ قوله لانا نقول المراد بذكر صوراصوا التحقيق لان النتيجة لا يمكن
ان يكون مذكورة بعينها في القياس لاعلى ان يكون غير احدى المقدمتين ولا ان
يكون جزء من احديهما والا كان العلم بالنتيجة مقدما على القياس بمرتبتين وهو ممتنع
وكذلك نقيضها لا يمكن ان يكون بعينها مذكورة في القياس والا كان التصديق بنقيض
النتيجة مقدما على القياس ومع التصديق بنقيضها لا يتصور التصديق بها قوله وكل
قياس جملي لا بد فيه من مقدمتين كل قياس اقتراني لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس
لا بد ان يشتمل على امر نسبة المجموع الحد والاخر، فالاول هو القياس الاستثنائي
كما سياتي فلا بد فيه ايضا من مقدمتين والثاني هو الاقتراني فلا بد فيه من ان يكون له
نسبة الى كل واحد من طرفي الحد فيحصل مقدمتان قطعا سواء كانتا حمليتين
او لا قوله فموضوع المطلب يسمى اصغر لانه يكون في الاغلب اخص واشرف المطالب
هو الموجبة الكلية وموضوعها اخص من محمولها في الاغلب وان جاز ان يكون مساويا
ايضا قوله سيأتيك بيانها في فصل المختلطات انما قيد الشرائط بحسب الجهة فصلا
على حدة ليكون اسهل في الضبط لمباحثة المتكثرة المتشعبة قوله لان اللام
الاول اسقط ثمانية مناطريقة الحذف والاسقاط واما طريقة التحصيل فهو ان
يقال الصغريان الموجبتان مع الكليتين والكبرى فيحصل اربعة وفي على ذلك سائر
الاشكال واعلم ان حاصل الشكل الاول هو اندراج الاصغر بكله او بعضه في الاوسط
المحكوم عليه كليا بالاكبر ايجابا او سلبا فيكون الاصغر بكله او بعضه محكوما عليه بالاكبر
ايجابا او سلبا فتنتج المحصورات الاربع وذلك من خواصه فان ما عداه لا ينتج ايجابا كليا وان

وان حاصل الشكل الثاني ان الاصغر والاكبر تنافيا في الاوسط ايجابا او سلبا
فتنافيا فقطعا فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر كليا او جزئيا فلا ينتج الشكل
الثاني الا سالبة فظهر منه ان نتيجته سالبة كلية والا خران سالبة جزئية وان حاصل
الشكل الثالث ان الاصغر لا في الوسط ايجابا والاكبر لا فاه اما ايجابا او سلبا
فتلاقيا في احدهما ايجابا او سلبا فلا ينتج الشكل الثالث الا جزئية ثلثة ضرب منه
ينتج موجبة جزئية وثلثة اخرى سالبة جزئية واما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية و
سالبة اما كلية او جزئية قوله واما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة ان يكون
الصغرى فعلية شرط ذلك مبني على ان المعتبر في الوصف العنواني ان يكون بالفعل
بحسب الخارج واما اذا اكتفي بمجرد الامكان كما هو مذهب الفارابي فالممكنة ينتج في
صغرى الشكل الاول وكذا في صغرى الشكل الثالث والمنقيض المذكور ههنا
وهناك مندفع اذ لا يصدق في المقدمة القائلة كل مركوب زيد فرس قوله بل
احدى التسع كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها فيبحث لان الصغرى اذا كانت
احدى الدائمتين والكبرى مطلقة عامة فعلى الضابط المذكور يكون النتيجة مطلقة
عامة والحق ان النتيجة مطلقة حينية ونفصيله يطلب من شرح المطالع قوله انما
سمي خلفا اي باطلا هذا الوجه في تسميته هو الذي ارتضاه الجمهور وقيل انما سمي
لان الممسك يثبت مطلوبه بابطال نقيضه فكانه يأتي مطلوبه لا على الاستقامة
بل من خلفه ويؤيد تسميته القياس الذي سياتي الى المطالبة اي من غير تعرض
لابطال نقيضه بالمستقيم كان الممسك المذكور يأتي بمطلوبه من قدامه
على الاستقامة قوله وهو مركب من قياسين توضيحه بالمثال ان يقال
فوضا صدق قولنا كل ج ب بالفعل ثم نقول يجب ان يقول يصدق في
عكسه بعض ب ج بالفعل ثم استدل على صدق هذا العكس بقياس يختلف

هكذا الوم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصل يصدق نقيضه مع
الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا وهو نقيض ج
ب بالفعل ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما صدق لاشئ
من ج ب ج دائما مع قولنا كل ج ب بالفعل صدق قولنا لاشئ من ج ج دائما
هذا قياس اقتراني من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق
لاشئ من ج ج دائما فحصل من هذه النتيجة مقدمة من اقيسة الاستثنائي وتقول
لو لم يصدق بعض ج ب بالفعل صدق لاشئ من ج ج دائما لكن التالي بط فالمقدم
مثله فقد انتفى عدم الصدق بعض ب ج بالفعل بمعنى صدقه فقد حصل المط
بطريق الخلف من قياس من اقتراني واستثنائي كما ذكره وشرعنا اوضحنا
كتاب الخلف واثبات النتاج بقوله والحدس موسرعة الانتقال فيه سهلة
في العبادة موافقة للحس فان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف
بها غيرها وقد صرح بان الادراك في الحدس فلا يكون مناسرعة حقيقة لكنه تسامح
فجعل كون الانتقال فيه سرعة والامر بين في قوله وفي كون الموضوع جزاء
من العلم على حدة نظر وقد اجيب عن النظر بمنع الحصر وصوابنا لا نريد بكون
الموضوع جزاء من العلم ان تصوره جزاء من تصور العلم حتى يندرج في المبادي التصورية
ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزاء منه بل ان هذا التصديق خارج عن
العلم اتفاقا فكيف يعد جزاء منه بل نريد بكونه جزاء منه العلم ان التصديق بوجود
الموضوع جزاء من العلم وهذا الجواب مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح في
الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية فلا
يكون ايضا جزاء على حدة بل مندرجا في المبادي التصديقية والله اعلم بالصواب
تمت الحواشي التي علقها الفاضل المحقق والعالم المدقق شرف الشرطة ونبس

وليس شرين الحق والملة والدين برده الله مصحعه ونور مرقدة
على الشرح القطبي للرسالة الشمسية في القواعد المنطقية
على يد اضعف العباد واحوجهم الى الله محمد بن
احمد بن حسن اخرهم
على الايمان

في المدرسة الشمسية التي في الخرسة الشمسية

كاتب خط الجديد السلام بن الحاجي عثمان

١٩١

نهاية المخطوطة